جمهورية مصر العربية

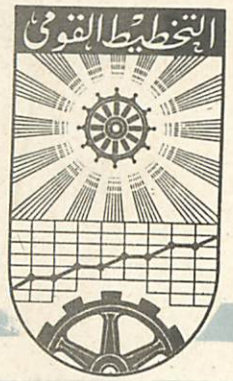

معهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية رقم (١٣٤٤)

جوانب مشكلة العمالة واعادة توزيع الدخل فى استراتيجية التصنيع وحافز الاسعار

" دراسة فى ضوء خبرة الدول النامية "

دكتور محمد ناظم محمد حنفى
أستاذ مساعد الاقتصاد ـ كلية التجارة
جامعة طنطا

مارس ١٩٨٣

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

INP Memos

المحتويات

الصفحة

	مقدمة	١
١ـ	علاقة هيكل الناتج الصناعى بالعمالة واعادة توزيع الدخل	٣
١/١	الاستهلاك الخاص وتوزيع الدخل	
١/٢	سياسة احلال الواردات وسياسة ترويج الصادرات	٧
١/٣	الطلب الحكومى	١٤
١/٤	الطلب على سلع الاستثمار	١٥
١/٥	اختيار نوع الانتاج فى فروع الصناعة	١٧
٢ـ	الصناعات الصغيرة	١٨
٣ـ	درجة الانتفاع برأس المال	٢٢
٤ـ	اختيار التكنولوجى وطرق الانتاج فى القطاع الصناعى	٢٣
٤/١	نموذج اختيار طرق الانتاج	٢٣
٤/٢	مشكلة مرونة الاحلال	٢٧
٤/٣	مشكلة قياس درجة الكثافة العمالية	٣٠
٤/٤	مشكلة نقل التكنولوجى	٣٢
٤/٥	اثر عنصر الاجور	٣٥
٥ـ	خاتمة	٣٦

جوانب مشكلة العمالة واعادة توزيع الدخل فى

استراتيجية التصنيع و حافز الأسعار

" دراسة فى ضوء خبرة الدول النامية "

مقدمة :

أوضحت كثير من الدراسات الاقتصادية فى مجال العمالة والتصنيع أن التوسع فى الصناعات التحويلية لم يؤد الى تحقيق معدلات مرتفعة لتشغيل الزيادة الطبيعية للقوى العامله أو القضاء على ظاهرة البطالة الكاملة أو البطالة المقنعه فى كثير من الدول النامية.

ان مساهمة القطاع الصناعى فى نمو العمالة خلال حقبتى الستينات والسبعينات فى الدول النامية كانت محدوده برغم أن كثيرا من هذه الدول قد أولت أهمية خاصة للاستثمارات فى القطاع الصناعى بصفة عامة والصناعة التحويلية بصفة خاصة . ولقد تحققت أهداف العماله فى كثير من هذه الدول بزيادة معدلات التوظف فى القطاع الثالث (التجارة والتوزيع والخدمات) سواء كانت الزيادة المحققه فى القطاع الثالث نتيجة أو كأثر مكرر لنمو القطاعات السلعية (الزراعه ، الصناعة والكهرباء والتشييد) أو لنمو تلقائى للقطاع الثالث[1] . فاذا فرض على سبيل المثال أن قطاع الصناعات التحويلية يستوعب ٢٠ ٪ من القوى العامله فسيتطلب الأمر زيادة العمالة فى هذا القطاع بمعدل ١٥ ٪ سنويا حتى يمكن تشغيل الزيادة السنوية للقوى العاملة وذلك بافتراض أن القوى العامله تنمو سنويا بمعدل ٣ ٪[2] .

---

(1) See : Galenson.W: Economic Development And The Sectoral Expansion of Emplayment. Labour force Seminar, iL O & INP. Cairo 1963.

(2) Turnham. David assisted by Ingelies Jaeger: The Employment Problem in Less Developed Countries: Areview of Evidence, OECD; Paris, 1971. See also:Ranis. G: Industrial Sector and Labour Absorption, Economic Development and Cultural change. Aptil 1970 pp. 387-408

لقد تناول بعض الاقتصاديين هذا الموضوع من خلال ثلاثة تساؤلات متشابكة الأول : ما هو الهيكل المناسب للانتاج الصناعى ؟ والثانى : ما هى طرق الانتاج الفنية ؟ الثالث : هل يوجد تناقض بين أهداف العماله وأهداف الانتاج ؟

ومنذ الحرب العالمية الثانية واهتمام الاقتصاديين يتركز على دراسة كيفية زيادة معدل نمو الناتج القومى بصفة عامة ونمو الناتج الصناعى بصفة خاصة • ولقد انتقد كثير من هؤلاء الاقتصاديين وحتى منتصف الستينات الأسلوب التقليدى الكلاسيكى فى تحقيق ذلك الهدف باستخدام هيكل انتاج أو أساليب وطرق فنية للانتاج كثيفة العمالة • ومن ثم اتفق عدد منهم على استخدام أساليب الانتاج كثيفة رأس المال حتى بافتراض عرض غير محدود من القوى العاملة وذلك بهدف زيادة معدل الفائض الاقتصادى وزيادة معدل نمو الدخل القومى ومعدل نمو العمالة فى الأجل الطويل وبالرغم من التضحيات التى يتحملها المجتمع فى الأجل القصير ومن أهمها زيادة معدل البطالة وانخفاض الجزء النسبى للاستهلاك فى الدخل القومى (١) • وجدير بالذكر أن الدراسات التى تشجع استخدام الأساليب الفنية كثيفة رأس المال تفترض أن جانب اعادة توزيع الدخل يهمل أو يؤجل ليعالج فى المستقبل بعد أن يتحقق مستوى مرتفع للدخل القومى • هذه الأولويات فى التنمية قد قوبلت ببعض التحفظات بل وتم تعديلها الى حد ما فى السنوات الأخيرة وذلك نتيجة لما واجه الاقتصاديون من مشاكل تفاقم التباين فى توزيع الدخل القومى فى

---

(١) أنظر د • محمد ناظم محمد حنفى : أبعاد مشكلة اختيار الاسلوب الفنى للانتاج بالقطاع العام فى الدول النامية — معهد التخطيط القومى — مذكرة خارجية رقم ١١١٧ — الجزء الثانى — القاهرة ، ١٩٧٥ ص ١٤ — ١٩ •

See also Sen. A.K: Choice of Technique 3 rd Edition- Oxford, Basial Blackwell, 1968. See also: Stewart .F and Paul.S: Conflicts Between Output and Employment Objectives in Developing Countries, Oxford Economic Papers july 1971 PP.145-168. See also: Thorbecke, E: The Employment Problem:Acritical Evaluation of Four ILO Comprehensive Country Reports International Labour Reveiw May 1973 PP.393-423.

الدول النامية • ولقد أصبح موضوع اعادة توزيع الدخل القومى بأسلوب يحقق العدالة الاجتماعية من الأهداف الأولى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية فى الوقت الحاضر •

وغنى عن البيان أن كثيرا من الكتاب الاقتصاديين قد ركزوا على أهمية زيادة معدل نمو العمالة وتحقيق التوظف الكامل كأحد الأساليب الهامة فى الوصول الى توزيع الدخل الذى يحقق العدالة الاجتماعية وذلك لتجنب المشاكل التى تقترن باستخدام زيادة معدلات الضرائب كأحد الاساليب لاعادة توزيع الدخل القومى •

ولا ريب أنه لا يمكن تحليل العناصر السابقة دون تداخل لمشكلة الأسعار ذلك أن أسعار السوق لا تعكس القيم الحقيقية للسلع والخدمات فى كثير من الدول النامية •

وفى ضوء ما تقدم فان هذه الدراسة تهدف الى تحليل الامكانيات المتاحه لزيادة معدل التشغيل واعادة توزيع الدخل باستخدام استراتيجية مناسبه للتوسع فى الناتج الصناعى ودور الاسعار فى تحقيق ذلك الهدف فى الدول النامية •

١• علاقة هيكل الناتج الصناعى بالعمالة واعادة توزيع الدخل :

يتحدد هيكل الناتج الصناعى بهيكل الطلب الكلى على منتجات هذا القطاع ، أى الطلب على سلع الاستهلاك والطلب على سلع الاستثمار المنتجه فى هذا القطاع • ويتكون الطلب الكلى على منتجات القطاع الصناعى من طلب خاص وطلب عام وطلب خارجى •

وجدير بالذكر أنه يمكن استنباط حجم وهيكل الناتج الصناعى من بعض النماذج الكلية ، ولكن كثير من النماذج الكلية وحتى منتصف السبعينات قد ركزت على النماذج التى تعالج موضوع أسعار الصرف الخارجى ورأس المال وتخصيص الموارد بين القطاعات وأهملت الى حد ما جانب العمالة وتوزيع الدخل • بالاضافة الى أن النماذج التى تعالج

العلاقة بين العمالة وتوزيع الدخل وهيكل الاستهلاك لم يتم اختبارها بدقة •

١/١ الاستهلاك الخاص وتوزيع الدخل :

اذا افترضنا جدلا أن كل الأفراد فى مختلف فئات الدخول يستهلكون سلعا بنفس النسب ، أى أن سلة المستهلك موحدة لكل الأفراد وأن كل السلع تنتج بذات الكثافة الرأسمالية فان اعادة توزيع الدخل لن تؤدى الى تغيير النمط الكلى لاستخدام الموارد • ولكن اذا استبعدنا الافتراض السابق وانتقلنا الى الحالة الواقعية وهى أن الأفراد من ذوى فئات الدخل المرتفع يستهلكون سلعا تختلف عن السلع التى يستهلكها الأفراد من فئات الدخل المنخفض وأن السلع المختلفة تنتج بدرجات متفاوته من الكثافة الرأسمالية فان اعادة توزيع الدخل فى صالح أصحاب الدخول المنخفضة التى تتميز بسلة مستهلك ذات تنوع سلعى كثيف العماله ستؤدى الى زيادة الطلب على عنصر العمل وزيادة معدل نمو العمالة مع أى حجم من الموارد الانتاجية وبافتراض أن عنصر العمل يتميز بمرونة عرض موجبه وان معدل الادخار لن يتأثر بدرجة كبيرة وذلك باستخدام بعض الادوات الاقتصادية المناسبة •

وتبدأ النماذج التى تعالج مشكلة أثر اعادة توزيع الدخل القومى على الاستهلاك والعمالة الكلية بافتراض نمط معين مستهدف لتوزيع الدخل يأخذ فى الاعتبار أهداف رفع مستوى المعيشة للطبقات ذات الدخل المنخفض حسب معايير اجتماعية معينه • ويتم حساب أثر اعادة توزيع الدخل على الادخار والاستثمار الكلى من دوال الاستهلاك الكلية لكل فئة من الفئات ، وذلك بعد اضافة التدفقات الرأسمالية من الخارج • ويقسم الاستهلاك الكلى لكل فئة الى عناصره مستخدمين فى ذلك أى نوع مناسب من دوال الطلب ثم تستخدم البيانات الجديدة لمستويات الاستهلاك من كل سلعة فى اعداد جداول

المدخلات والمخرجات حتى يمكن تحديد التغيرات المباشرة وغير المباشرة على الانتاج الواردات ، العمالة . وأخيرا تؤخذ هذه التغيرات في الاعتبار عند استكمال النماذج الكلية للاقتصاد القومي .

وتأسيسا على ما سبق يمكن مقارنة البيانات والمتغيرات المحسوبة لكل من الاستهلاك الادخار والاستثمار ، الانتاج ، الواردات والعماله بالاسقاطات المستهدفه لهذه العناصر بافتراض عدم اعادة توزيع الدخل . ومن ثم يمكن تقدير الاحتياجات من الادخار المحلي والتدفقات من رأس المال الخارجي اللازمة لتحقيق حجم وهيكل انتاج مستهدف بعد عملية اعادة توزيع الدخل القومي .

ولكن يعيب هذه النماذج والدراسات بصفة عامة انها تعطي أهمية محدودة للأسلوب الذي يستخدم لتحقيق أهداف اعادة توزيع الدخل بمعنى أنه هل يتم اعادة توزيع الدخل باتباع أساليب السياسة المالية والضريبية ؟ أو بزيادة معدل التوظف ؟ أو يتم تحقيق ذلك بطرق أخرى ؟ . كما يجب الاخذ في الاعتبار أن بيانات الاستهلاك الكلي والادخار الاجمالي يعيبها عدم الدقة وكذلك فان أنماط الطلب القطاعي والمرونات وتوزيع الدخل والتدفقات الرأسمالية الخارجية تتميز بقصور واضح في كثير من الدول النامية .

وجدير بالذكر أن استخدام معاملات فنية ثابتة في اعداد جداول المدخلات والمخرجات يفترض ثبات قصر طرق الانتاج والتقدم الفني وهذا يعتبر افتراض غير واقعي

---

1. See : Blitzer.R: Aperspective Planning Model For Turkey 1969-1984, mimes, IBRD.IRC 1972 PP. 72-81 . See also: Keesing,Donald.B and Alan.S: "Manpower projection " in M. Goreux and A. Manne,eds,Multi level Planning: Case Studies in Maxico, Amesterdam, North-Holland, 1973.PP. 185-223

طالما أخذنا الأجل الطويل فى الحسبان وخاصة فى الدول التى تستهدف تغيير جذرى فى هيكل الانتاج الصناعى ومكونات الانتاج داخل كل صناعة •

ولا ريب أن بيانات جداول المدخلات والمخرجات هذه تستمد من المنشآت الصناعية ذات أحجام كبيرة نسبيا فى حين أن جزءا كبيرا من الانتاج الصناعى فى الدول الناميـــة يتحقق فى المنشآت الصغيرة والتى تستخدم مستويات متفاوته من أساليب الانتاج كثيـــف العمالة[1] • وطالما أن هذه النماذج تتميز بالطابع الاستاتيكى فانها لن توضح آثـــار عملية اعادة توزيع الدخل على كل من العمالة والاستهلاك ، الاستثمار واستخدام المـــوارد الأمر الذى يتطلب استخدام نماذج ديناميكية لمعالجة هذا الموضوع •

بالاضافة الى ما سبق تظهر مشكلة عند تحليل البيانات وهى مشكلة التجميع • فقـد يفترض تجانس بعض السلع رغم انها تنتج بأساليب تتباين فيها درجة الكثافة الرأسماليـة لذلك فان الامر يحتاج الى بيانات تفصيلية من ميزانيات الأسره حتى يمكن ايضاح أثـــر اعادة توزيع الدخل على عنصر العمالة •

ولقد وجد فى أغلب الدراسات التى تمت فى هذا المجال أن سلة المستهلـــك لفئات الدخل المنخفض تتميز بتنوع سلعى كثيف العمالة فى حين أن سلة المستهلـــك لفئات الدخل المرتفع تتميز بتنوع سلعى أكبر كثافة رأسمالية •

ولقد أوضحت بعض الدراسات التى أجريت فى الباكستان أن المستهلك فى المناطق الريفية يستهلك سلعا تتميز بكثافة عمالية مرتفعة عن المستهلك فى الحضر وأنه فى كل فئـة

---

1. See : Thorbecke E.OP.Cit., PP.393-423.See also United Nations: Asystem of National Accounts ST/STAT/SER.F/2/Reu.3,New york 1968.See also : Taylor,L:Multisectoral Models in Development Planning : A Survey, Mimeo,,IBRD,DRC,1973.

من فئات الدخل يستهلك ذوو الدخل الأدنى سلعا كثيفة العماله عن ذوى الدخل الأعلى . ولكن الأمر يختلف وقد تتغير النتائج السابقة اذا أستخدم عنصر العمل لانتاج بعض السلع الرأسمالية أو لبناء المساكن للطبقات المقتدرة هذا يعنى أن زيادة الميل الى الاستهلاك من عنصر الاسكان وبعض الخدمات مع زيادة القدره المالية للطبقات ذات الدخل المرتفع يؤدى الى زيادة معدل العمالة . أما اذا أخذ الأجل الطويل فى الحسبان فان اعادة توزيع الدخل فى صالح الطبقات ذات الدخل المنخفض يؤدى بصفة عامة الى زيادة العمالة الكلية . ولقد أوضحت الدراسات التى تمت فى كولومبيا أيضا هذه النتائج (١) .

وجدير بالذكر أنه بالرغم من أن اعادة توزيع الدخل فى صالح الطبقات الفقيره يؤدى الى زيادة الطلب على بعض السلع كثيفة العمالة الا أنه يؤدى فى ذات الوقت الى خفض الطلب على الخدمات كثيفة العمالة ولهذا قد يتحقق بعض التوازن بين الآثار الايجابية والآثار السلبيه على معدل التشغيل .

٢/١ سياسة احلال الواردات وسياسة ترويج الصادرات :

ان ادخال عنصر التجارة الخارجية يؤدى الى اتساع نطاق البدائل المتاحه لعملية التنمية . وينبغى الاشارة الى أن نظرية نسب عوامل الانتاج لكل من Heckscher-Ohlin-Samuelson وأثرها على تحديد تدفق التجارة الخارجية تقرر أنه يجب على الدولة استخدام عناصر الانتاج الوفيره بكثافة وأن تحدد هيكل الانتاج

1. See: Soligo,R: Factor Intensity of Consumption, Patterns of Income Distridution and Employment Growtr in West Pakistan,Mimeo, RiePDS, 1972 See also: Jimenez,GG: The Capital,Labour and Import Content of Urban Consuption Patterns In Colombia,"Houston,Texas,Rice University 1972

وهيكل الصادرات وطرق الانتاج آخذه فى الاعتبار هذا العامل [١] .

فاذا افترضنا جدلا صحة هذه النظرية فان الدول التى تتميز بوفرة عنصر العمل وقصور فى عناصر الانتاج الاخرى تستطيع والحالة هذه زيادة حجم العمالة الكلى فى الاجل القصير والمتوسط باتباع سياسة تعتمد على تصدير السلع التى تستخدم بكثافة عناصر الانتاج الوفيره المتاحة فى الدولة وتجنب سياسة احلال الواردات [٢] . ولكن قبل أن نتقبل نتائج هذه النظرية يجب القاء الضوء على الفروض الاساسية التى تعتمد عليها فى التحليل . الفرض الاول انه يوجد عاملان من عوامل الانتاج وكل عامل منهما يتميز بالتجانس ، والفرض الثانى أن أسعار عوامل الانتاج تعكس التكلفة الاجتماعية الحقيقية ، والافتراض الثالث أن عنصر التطور التكنولوجى والآثار المترتبة على اختلاف معدلات الطلب والتدخل الحكومى لايؤديان الى زوال الميزه النسبية [٣] .

ان ادخال عناصر انتاج أخرى فى التحليل يستلزم عمل تعديلات فى هذه النظرية ذلك أنه قد لا يتحقق ميزه نسبية فى كل الصناعات كثيفة العمالة فى الدول التى تتميز بوفرة فى عنصر العمل . فاذا تميزت دولة بقصور فى عرض رأس المال وفى القوى العامله الماهره فستقتصر الميزه النسبيه على الصناعات التى تستخدم مدخلات أقل من العوامل ذات العرض المحدود اى من عنصرى رأس المال والعماله الماهرة . وتأسيسا على ما سبق فان ادخال تعديلات على النظرية السابقة باضافة افتراض وجود أكثر من عنصرين

9(1) See: Bhagwati,J"The Pure Theory of International Trade:Asurvey, Economic Journal, march 1964 PP. 1-84

(2) See : Stolper,W& Samuelson,P:Protection and Real Wages "Review of Economic Studies" November 1941 PP. 58-73.

(3) See Leontief,W:"Domestic Production and Foreigu Trade,The Auerican Capital Position Reexamiened "Economic Internationale" 1954 PP. 9-38

من عناصر الانتاج تعتبر ذات أهمية كبيرة فى التحليل [١] . كما يوجد مشكلة أخرى وهى انه قد يتم انتاج هذه السلع التى تتميز بكثافة عمالية كبيرة فى دول أخرى بأساليب فنية متقدمه تتميز بتكلفة أقل ومن ثم لا يمكن أن يتحقق وضع تنافسى سليم فى السوق العالمية، ولكن بعض الابحاث التطبيقية فى هذا المجال أيدت النظرية حيث أثبتت أن هذا العامل أو هذا التناقض لا ينتشر فى كثير من الصناعات التحويلية [٢] .

أما بالنسبة للفرض الثانى فيمكن القول أن الاسعار لا تعكس قيمة الندرة الحقيقية فى كثير من الدول النامية حيث أن أجور العمال فى كثير من الصناعات التحويلية فى هذه الدول أكبر من التكلفه الحديه الاجتماعية لعنصر العمل فى حين أن تكلفة رأس المال أقل من التكلفة الحقيقية بسبب القوانين الحكومية والاعانات وخفض سعر الفائدة على القروض . وبسبب هذين العنصرين لا تعبر الربحية التجارية الخاصة عن الربحية الاجتماعية .

وهذا يؤدى أيضا فى بعض الاحوال الى زيادة متوسط الكثافة الرأسمالية للصادرات . ولقد تحققت النتيجة السابقة فى بعض الدراسات فى كولومبيا [٣] وكوريا [٤] والمكسيك [٥] وبورتوريكو [٦] . وجدير بالذكر أن هذا العامل أدى ايضا الى زيادة الكثافة الرأسمالية فى القطاع الصناعى بصفة عامة فى مصر [٧] .

---

(1) See: Bhagwati, J: OP.cit., PP 611-622.

(2) See: Lary,H: Import of Manufacture From Less Developed Coumtries, New York, 1968 PP.1-120

(3) See: Alejands , D&Carlos,F: Turning From Import Substitution to Export Promation in Colombia , MiMeo, Yale EGC: 1973

(4) See: Ranis,G:The Role of Industrial Sector In Korea's Transition to Economic Maturity.Selected Paper of Karea's Third Five Year Development PLan 72-76,Seul 1971.

(5) See : Sheahan, J: Import Suastitution & Economic Policy:ASecond Review,"Williams CDS RMSO, 1972.

(6) See : Weiss koff R. & Levy . Rand Others:Amulti Sector Simulation Model of Employment,Growth - and Income Distribution in Puertorico Mimeo ,Yale EGC 1973

(٧) أنظر :د . محمد ناظم محمد حنفى : الصناعة التحويلية والتنمية الاقتصادية — جزت من بحث الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى — الجزء الاول ، معهد التخطيط القومى — ابريل ١٩٨٢ ص ٤٩ .

ان سعر السوق يعبر عن القيمة الحقيقية للسلع والخدمات اذا طبق قانون العرض والطلب بحرية كاملة وفى حالة سريان شروط المنافسة الكاملة ، واذا تحقق التشغيل الكامل لعناصر الانتاج واذا تميزت هذه العناصر بالسيولة الكامله . هذه الشروط لا يمكن أن تتحقق فى الواقع العملى ان استخدام أسعار السوق فى هذه الحالة يؤدى الى مساوىء فى تخصيص الموارد لانه يؤدى الى ضغوط شديده على الموارد التى تتميز بأسعار سوق منخفضة عن السعر الحقيقى بينما ستبقى العناصر ذات أسعار السوق المرتفعة عن السعر الحقيقى دون تشغيل ، ومن ثم سينخفض العائد المحقق عن العائد الأقصى الذى يمكن الحصول عليه من الموارد المتاحة لذا يجب أن يستخدم ما يسمى فى الأدب الاقتصادى بأسعار الظل بدلا من استخدام أسعار السوق وذلك لتفادى هذا القصور (١) .

ومما لاشك فيه أن التجارة الخارجية فى منتجات الصناعة التحويلية تتأثر الى حد كبير بالمستوى التكنولوجى بجانب تأثرها أيضا بالقرارات الحكومية الخاصة بالتعريفة الجمركية ونظام الحصص ونظام العقود الثنائية وغيرها من الاساليب التى قد تلجأ اليها الدول لحماية صناعتها الناشئة تجاه المنافسه الخارجية حتى فى الصناعات التى تتصف بكثافة عمالية كبيرة .

وجدير بالذكر أن بعض الدول تتبع سياسة تعدد أسعار الصرف لأغراض تشجيع التصنيع وزيادة العماله . ولقد اتبعت فنزويلا هذه السياسة خاصة أنها تعتمد على موارد غير متجدده وهى البترول ولقد استخدمت مصر أيضا هذا الاسلوب . وباستخدام أى من السياسات السابقة التى تعتمد عليها الدولة فى توجيه التنمية وتشجيع التصنيع والعمالة تؤدى الى اعاقة سريان نظرية نسب عوامل الانتاج فى التجارة الخارجية .

---

(١) أنظر د . محمد ناظم محمد حنفى : معيار الكفاءة الاقتصادية للاستثمارات ومشكلة الاسعار — مقالة تحت النشر فى مجلة التكاليف ١٩٨٢ ص ١٥ .

وبالرغم من المشاكل التى تواجه تطبيق هذه النظرية لعدم الصلاحية العملية لفروضها الا أن كثيرا من التجارب الاقتصادية فى كثير من الدول النامية قد اتفقت مع النتائج الاساسية لهذه النظرية ، بمعنى أن بعض الدول النامية قد ساهمت فى دفع عجلة التنمية وزيادة معدلات العماله باتباع سياسة تصنيعيه تعتمد على ترويج صادرات السلع التى تتميز بمدخلات عمل أكبر بالمقارنة بالدول التى انتهجت سياسة احلال الواردات .

وجدير بالذكر ان أقل من نصف واردات الدول المتقدمة من سلع الصناعات التحويلية التى تتميز بمدخلات عمل كبيره كان مصدرها الدول النامية وذلك فى عام ١٩٦٥ الا أن معدل نمو هذه الواردات فى الفترة من ١٩٥٣ الى ١٩٦٥ قدر بحوالى ١٣٪ أو بمعنى آخر ثلاثة أضعاف معدل نمو الصادرات الكليه من الدول النامية الى الدول المتقدمة[1] .

وفى بعض الدول النامية التى تميزت سياستها الاقتصادية بالتوسع فى سياسة ترويج صادرات سلع الصناعات التحويلية تزايد معدل نمو العماله الصناعية بمعدلات ملحوظة . وعلى سبيل المثال نجد أنه فى كوريا الجنوبية وتيوان ازدادت العمالة الصناعية بمعدل ٣٥ ٪ سنويا فى حين كان معدل نمو العماله الصناعية ١٣ ٪ سنويا خلال الستينات[1] . وتوجد دول أخرى تتميز بهذه الظاهرة أيضا مثل هونج كونج وسنغافوره وهذه الدول تفتقر الى المواد الخام وعناصر الانتاج الاساسية فيما عدا عنصر العمل . ومن ثم لم تستطع هذه الدول الاعتماد على سياسة الاكتفاء الذاتى باتباع سياسة احلال الواردات ولكن انتهجت أسلوبا يعتمد على ترويج صادرات سلع الصناعات التحويلية ، واستطاعت بذلك دفع عجلة التنمية وزيادة معدلات العماله .

---

(1) See: Lary, H OP, Cit., P.12

(2) See: Watanabe,S:Export and Employment The Case of The Republic of Korea " International Labour Review, December PP.495-526

ويرى بعض الاقتصاديين أن السياسة الصناعية فى كوريا الجنوبية قد ولدت عمالـــه بزيادة الاعتماد على الصناعات التصديرية فى خلال السبعينات أكثر مما قد كان يمكـــن أن يتحقق باتباع سياسة احلال الواردات [١] . ولقد أوضحت بعض الدراســـــات أن الصادرات من سلع الصناعات التحويلية تتميز بوجود خلفيه تشابكية فى الاقتصاد القومـــى أكبر من صناعات احلال الواردات . ومن ثم يمكن القول أن العماله المباشرة وغير المباشـرة الناتجه من نمو صادرات الصناعة التحويلية تنمو بمعدل أكبر من العماله المباشرة فقـــط المشتغلة فى الصناعات التصديرية [٢] .

وباستخدام أسلوب المدخلات والمخرجات وجد أن الصادرات التصديرية فـــى المكسيك فى خلال حقبة الستينات قد استخدمت مدخلات عمل فى كل وحده منتجـــة بمعدل أكبر بنسبة تتراوح من ١٦ % الى ٢٠ % وذلك بالمقارنة بصناعة احلال الواردات [٣] . وفى دراسة أخرى فى كولومبيا وجد أن استثمار ١٠٠ مليون جنيه فى صناعات احـــلال الواردات البتروكيماوية فى حقبة السبعينات تستوعب عدد يتراوح بين ٢٥٠٠ الـــى ٣٥٠٠ عامل فقط فى حين أنه اذا أستخدم هذا القدر من الاستثمارات فى الصناعات التصديريـــة كثيفة العمالة كالملابس ، المنسوجات ، الصناعات الزجاجية ، الأثاث وبعض الصناعـــات المعدنية فسوف يؤدى هذا الى تشغيل ٥٠ ألف عامل [٤] . هذا بالاضافة الى تحقيـــق بعض الاهداف الاخرى كزيادة حصيلة العملات الحره وزيادة معدل الادخار وخفـــض

---

(1) See: Kim ,Y & Jene,K:Astudy on the level, Trend and Structure of Capital Utilization In Manufacturing In Korea, 1962-1970, Mimeo Dekarld, II .1 Northern Illinois Univensity,1973.

(2) See: Watonabe,s Op.cit., pp.492-526

(3) See: Sheahan,J:"Trade and Employment: Industrial Exports Compared to Import Sudstitution in Maxico "Willians CDE,RM43,1971 PP.45-82.

(4) See:Morawetz,D:"Output Composition,Technology,and Employment:Petrochemicals in Colombia", Mars., Harvard University,Center For International Affair, 1974 PP. 53-78.